المسؤولية الاجتماعية كمصدر للتحفيز والابتكار في سياق الاعمال – مع تسليط الضوء على مبادرة تمكين البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية الخاصة

Social Responsibility as a Source of Motivation and Innovation in the Business Context – Spotlight on the Tamken Initiative of the Central Bank of Iraq and Private Iraqi Banks"

هاني عباس فاضل القدسي *
مستشار مصرفي و مالي واداري ، متخصص في المسؤولية الاجتماعية ،اخصائي معتمد في مكافحه غسل الاموال وتمويل الارهاب ACAMS، – البنك المركزي العراقي (العراق) alqudsi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/26 تاريخ القبول:2024/09/22 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص : تستعرض هذه الدراسة مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تتناول الدراسة موضوعًا شاملاً حول كيفية تحديد وفهم المبادئ الأساسية والأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم الحيوي. تسلط الدراسة الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية كالتزام تتخذه الشركات أثناء اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، مع التركيز على تقييم تلك القرارات من منظور أخلاقي واجتماعي.

المبادئ الأساسية تشمل التزام الشركات بتحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام، وضمان توازن مصالح المنظمة مع احترام حقوق الأفراد والمجتمع. أيضًا، تركز الدراسة على الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية، مثل البُعد الاقتصادي الذي يركز على إيجاد توازن بين الربح والمسؤولية، والبُعد الاجتماعي الذي يشمل دور الشركات في تحسين المجتمعات ودعمها.

وفيما يتعلق بالبُعد البيئي، تتناولت الدراسة كيف يمكن للشركات الحفاظ على التوازن مع البيئة وتبني ممارسات استدامة. وتُشدد على الأهمية الأخلاقية للشركات في التعامل مع الموظفين والعملاء والموردين، وكيفية تأثير هذه العلاقات على السمعة والنجاح التنافسي للشركة. في الختام، تتعامل الدراسة مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمصدر للتحفيز والابتكار في سياق الأعمال.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، ابعاد السؤولية الاجتماعية ، مبادئ المسؤولية الاجتماعية، مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية ، صندوق تمكين ، المنظمات

Abstract:
This study reviews the principles and dimensions of corporate social responsibility, addressing a comprehensive topic on how to identify and understand the core principles and key dimensions of this vital concept. The study highlights the concept of social responsibility as a commitment that companies make when making decisions and implementing policies, with a focus on evaluating those decisions from an ethical and social perspective.

The core principles include the commitment of companies to achieve the well-being of society as a whole and ensuring a balance between the organization's interests and the respect for the rights of individuals and the community. Additionally, the study focuses on key dimensions of social responsibility, such as the economic dimension that emphasizes finding a balance between profit

* المؤلف المرسل.

and responsibility, and the social dimension that encompasses the role of companies in improving and supporting communities.
Regarding the environmental dimension, the study discusses how companies can maintain balance with the environment and adopt sustainable practices. It emphasizes the ethical importance for companies in dealing with employees, customers, and suppliers, and how these relationships impact the reputation and competitive success of the company. In conclusion, the study addresses the concept of social responsibility as a source of motivation and innovation in the business context.

مقدمة:

أن المنظمات هي وسيلة للمساهمة في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته، ويعتبر دورها أكبر من خدمة مصالحها الشخصية فقط. خاصةً مع تطور القدرات لديها وزيادة الضغوط عليها من مختلف فئات المجتمع.

في هذا السياق، يتطور الدور الاجتماعي للمنظمات نتيجة لعدة عوامل، منها القدرات المتزايدة للمنظمات وضغوط متزايدة من قبل فئات متنوعة في المجتمع. على المتخصين في هذا المجال أن يعيدوا بناء هذه العلاقة والتفكير في المسؤولية المجتمعية والبيئية. يجب الاهتمام بالجوانب المجتمعية والبيئية، فالأعمال والاقتصاد والتجارة يجب أن تتزامن مع الاهتمام بالبيئة والمجتمع معاً.

في الوقت الحاضر، بينما بدأت بعض المنظمات في التركيز على تحسين المجتمع والبيئة، يظهر أن البعض الآخر قد بدأ يتناول مصالحه الخاصة فقط، مما يثير الاهتمام بأهمية تحقيق التوازن بين مصالح المنظمة واحترامها للجوانب الأخرى.

وهنا نتحدث عن هذا المفهوم وأهميته ومبادئة وأبعاده وتعريفه وحسب المواصفة القياسية له وبماذا تؤثر إذا ما طبقت حسب المبادئ والابعاد بالآلية الصحيحه ، إن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) هي الالتزام من جانب المنظمة وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار وعند قيامه بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل، وان أبعاد المسؤولية الاجتماعية هي (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الاجتماعي والأخلاقي، البعد البيئي والبعد الخيري التطوعي).

ونتيجة لذلك تُعد سياسات المسؤولية الاجتماعية أداة فاعلة للعلاقات العامة في المنظمة ولها سبعة مبادئ حسب المواصفة القياسية (قابلية المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، إحترام مصالح الأطراف المعنية، إحترام سيادة القانون، إحترام معايير السلوك الدولية، إحترام حقوق الإنسان).

يتأثر أداء وإدراك المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بتأثيرها على ميزتها التنافسية وسمعتها، وقدرتها على جذب والاحتفاظ بالعملاء والمستخدمين والمستثمرين. وفي هذا السياق، تأتي المواصفة القياسية ISO 26000 لتكون ذات نفع وقابلية للاستخدام، مساهمة في تحقيق التوازن بين المجتمع والمنظمات.

وتعد المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق المنظمات والمنظمات الوطنية، وهي التزام مستمر من هذه المنظمات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والرعاية الصحية وغيرها لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة.

ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، فبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك.

المحور الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

أولا : تعريف المسؤولية الاجتماعية

لقد ارتبط تعريف المسؤولية الاجتماعية تاريخيا بفكرة العدل والأخلاق والمساواة والنظام الاجتماعي واحترام حقوق الانسان. وقد اهتمت الحضارات القديمة بمضامين المسؤولية الاجتماعية، فقد وضع الملك حمورابي سادس ملوك بابل وأول ملوك الإمبراطورية البابلية (1793–1750 قبل الميلاد) حضارة وادي الرافدين بالحضارة البابلية مبادئ المسؤولية الاجتماعية إذ إن كل فعل يؤدي بالأخرين ضررا تقع علية مسؤولية فاعلة وتعويض ما ترتب عليه من ضرر وفي هذا الصدد تذكر ليلي سعيد ما ورد في مسلة حمورابي في هذا المبدأ ""لأوطد العدل في البلاد لأقضي على الخبث والشر، لكي لا يستعبد القوي الضعيف ولكي يعلو العدل من اجل خير البشر الذي ساعد على إظهار الحق الذي يقود الشعب" وفي (600 قبل الميلاد) فقد نصت شرائع الملك نبوخذ نصر على الديمقراطية وحرية الفكر وان يُسمح للشعوب بممارسة طقوسها وضرورة احترام حقوق الإنسان. [1]

تأتي المسؤولية الاجتماعية متجسدة في الديانات السماوية، حيث وضعت معايير وأسسًا وإطارًا عامًا لجميع التعاملات والعلاقات الاجتماعية الإنسانية.

والله جل جلاله لما خلق الكون وضع له نظام وضع له قوانين جاءت بها جميع الديانات السماوية لتحث الناس على الامتثال لها. هذه القوانين تتمثل في التزام البشر بمكارم الأخلاق كالصدق، الأمانة، الإخلاص، العدل وغيرها... إذ يقول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم): " بُعِثْتُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِهَا " [2]

فقد كان ولازال أكثر اهتماما وعمقا لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية واقترابا واستباقا من المفاهيم الحديثة ، لأنه دين شامل لنواحي الحياة كافة وقد أعطى العلاقة بين المجتمع والفرد اهتماما خاصا ولم يقتصر تركيزه على العبادات بل المعاملات أيضا التي هي محور علاقة المجتمع بالفرد، في الدين الإسلامي الحنيف خاتم الأديان فكان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية أكثر عمقا وتجذرا فهي ترتبط بالتقوى والصلاح وعمارة الأرض وليس إفسادها أو إذلال أهلها، ومنح الإنسان صفة مميزة دون غيره من المخلوقات الأخرى :

وجاء في القرآن الكريم : قول الله تعالى :" **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (30)** [3].

ولم يقف الاهتمام بالإنسان إلى حد استخلاف الأرض بل جعله في أحسن صورة ، جاء في قول الله تعالى :" **لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (4)** [4] .

وقول الشاعر احمد شوقي في الاخلاق:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

""لقد كان ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام" [5]، أصبح المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية أكثر وضوحاً وتطور ووعي فهم وأدارك الإنسان لذاته وللمجتمع لها وأهميتها وكذلك ازدياد الضغوط من المجتمع وفئات من أصحاب المصالح.

وأغلب المنظمات لديها مسؤولية اجتماعية وقد تكون تقوم بها ولكنها غير واضحة المعالم لديها أو لم يُقلى الضوء عليها بالصورة اللازمة والبعض الأخر يضعها من ضمن استراتيجياتها بالروية والرسالة ويتميز بها وتطور المفهوم وظهور المواصفة القياسية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 لكي تضع مبادئها أمامنا لتوضح المفهوم وتكون دليلا ارشاديا.

لقد مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعديد المراحل التاريخية ففي بداية الأمر لم تكن المسؤولية الاجتماعية بحقيقتها مفهوماً جديداً يتم طرحه في فلسفة وفكر إدارة الأعمال، ألا انه اخذ في العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين اهتمام أكبر في عمل الشركات ومنظمات الأعمال. وتبدو المسؤولية الاجتماعية اليوم أكثر التصاقاً في رؤى ورسالة المنظمة وتطبيقا في استراتيجيتها الكلية والوظيفية (المستوى الوظيفي في المنظمة) وبخاصة بعد بروز الاهتمام بالقضايا البيئة وحقوق المستهلكين والإقرار وبحقوق الإنسان وحقوق المستهلكين وبروز الحركات الاستهلاكية وحركة الخضر في العديد من بلدان أوروبا[6]. هذا التصنيف للتطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وسأذكر تصنيف أخر لتاريخ المسؤولية الاجتماعية.

ولكن قدم [7] في كتاب The Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility تاريخ المسؤولية الاجتماعية وأورد في تقسيمه المراحل التاريخية حسب العقد كتالي:

1.مرحلة ما قبل 1950 المبادرات والممارسات الاجتماعية.

2.مرحلة 1950-1959المسؤولية الاجتماعية للشركات تأخذ الشكل والإطار في الخمسينات من القرن العشرين.

3.مرحلة 1960-1969 تكاثر المفاهيم والممارسات للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

4.مرحلة 1970-1979 تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات مع تسارع السبعينات.

5.مرحلة 1980-1989 تكامل الإطار للمواضيع للمسؤولية الاجتماعية للشركات بتسارع الثمانيات.

6.مرحلة 1990-1999 بمثابة النقطة الأساسية لتكامل الإطار للمواضيع التكميلية للمسؤولية الاجتماعية.

7.مرحلة القرن الواحد وعشرين التحسينات والبحوث ومواضيع بديلة ممارسات الإدارة والتوسع العالمي.

ويتصف هذا التقسيم للتطور الذي وضعة Carroll اشمل وأوضح، وأضيف لها للمرحلة القرن الواحد والعشرين التي تبلور بها المفهوم وتحول إلى تشريع وظهور المواصفة القياسية لما له دور كبير في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر واشمل:

- مرحلة بلورة وتشريع ميثاق المسؤولية الاجتماعية وظهور المواصفة ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية.

مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

مرحلة القرن الواحد وعشرين	1990s	1980s	1970s	1960s	1950s	مرحلة ماقبل 1950
التحسينات والبحوث والتوسع العالمي للمسؤولية الاجتماعية وظهور المواصفة الايزو26000	نقطة تكامل الاطار للمواضيع التكملية	تكامل الاطارللمواضيع للمسؤولية الاجتماعية للشركات	تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات	تكاثر المفاهيم والممارسات	الشكل والاطار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات	المبادرات والممارسات الاجتماعية للشركات

مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وظهور المواصفة ISO26000
من اعداد الباحث: هاني عباس القدسي

Page 1

وللربط بين قطاع الأعمال والتنمية المستدامة، يجب التمييز بين المسؤولية الاجتماعية وعمل الخير. المسؤولية الاجتماعية تتجاوز عمل الخير، الذي غالباً يستند إلى مبادئ دينية. يمكن تعريف عمل الخير في قطاع الأعمال كـ"الاقتطاع الطوعي من

الثروة الخاصة لخدمة المجتمع"، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال التبرعات العينية، أو تقديم خدمات تطوعية، أو نقل المعرفة للفائدة العامة. يمكن أن يكون عمل الخير فرديًا أو جماعيًا منظمًا.

على الرغم من أن تاريخ عمل الخير قديم ويمتد إلى الحضارات القديمة، إلا أن أعمال الخير المنظمة ليست بعيدة تاريخيًا وتطورت في العصور الحديثة.

ثانيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تتبنى المسؤولية الاجتماعية مبادئ عديدة والدافع لتبني هذه المبادئ هو الوصل للهدف السامي هو الارتقاء بالمجتمع لرفاهية أكثر والمحافظة على حقوقه والمحافظة على البيئة التي تعيش بها المنظمات والمجتمع كلكل وهو جزء من كل نذكر من هذه المبادئ والدوافع [8]:

1. إن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
2. المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
3. يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
4. ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية.
5. رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.
6. إن المسؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية.

بصفة عامة، تقدم المواصفة القياسية ISO 26000 الدليل التوجيهي لسبع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية. الهدف الرئيسي للمنشأة خلال ممارسة المسؤولية الاجتماعية هو زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة. تشجع المواصفة على تحقيق هذا الهدف من خلال تبني المبادئ السبعة، بالإضافة إلى المبادئ المحددة لكل موضوع أساسي.

تنصح المواصفة المنظمة بتوجيه سلوكها وفقًا للمعايير، والخطوط الإرشادية، أو القواعد المتوافقة مع المبادئ المقبولة للسلوك الجيد أو السلوك الصحيح. ينبغي للمنظمة أن تأخذ في اعتبارها الاختلافات الاجتماعية، البيئية، القانونية، الثقافية، السياسية، والتنظيمية، بالإضافة إلى الاختلافات في الظروف والأوضاع الاقتصادية. يهدف ذلك إلى جعل الممارسات متناسبة مع المعايير الدولية للسلوك.

المبدأ الأول: قابلية المساءلة (Accountability)

يشير هذا المبدأ إلى أن المنظمة يجب أن تكون مستجيبة ومسؤولة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة. تشمل هذه المسؤولية اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة بشكل يحترم المصالح العامة ويتفق مع المعايير واللوائح. يجب على المنظمة أن تقبل وتتعاون مع عمليات التدقيق والفحص الملائمة، وتكون مستجيبة لتوجيهات وسلطات الرقابة والقوانين.

هذا المبدأ يلزم الإدارة بالتفاعل مع مصالح واهتمامات الحكومة والجمهور بشكل فعّال. يتطلب من المنظمة قبول المسؤولية تجاه المجتمع والأفراد المتأثرين بقراراتها وأنشطتها. يُشدد على أهمية القابلية للمساءلة في تحقيق تأثير إيجابي على كل من المنظمة والمجتمع. يجب على المنظمات ذات النفوذ الكبير أن تكون حذرة خاصة بجودة قراراتها وتأثيراتها، ويجب عليها تحمل المسؤولية واتخاذ التدابير المناسبة للتعامل مع أي أعمال غير مرغوب فيها والعمل على منع تكرارها. ينبغي للمنظمة أيضًا النظر في نتائج قراراتها وأنشطتها واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الآثار السلبية غير المنشودة وتقبل المسؤولية عنها.

المبدأ الثاني: الشفافية (Transparency)

يشير هذا المبدأ إلى أن المنظمة يجب أن تظهر شفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة. يعني ذلك أن يجب على المنظمة أن تكون مفتوحة وصريحة بشأن القرارات والأنشطة التي قد تكون لها تأثير على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

الشفافية تشمل الإفصاح الواضح والكامل والدقيق بشأن سياسات المنظمة وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع. يجب على المنظمة أن تقدم هذه المعلومات بطريقة يمكن الوصول إليها بسهولة وفهمها من قبل الأفراد المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المنظمة.

الشفافية تعزز الثقة بين المنظمة والمجتمع وتظهر التزامًا بالنزاهة والشفافية في التعامل مع قضايا البيئة والمسؤولية الاجتماعية. يعتبر توفير المعلومات بشكل شفاف عاملاً أساسيًا في تحقيق المساءلة وفهم تأثيرات الأنشطة على المستوى الاجتماعي والبيئي.

المبدأ الثالث: السلوك الأخلاقي (Ethical Behavior)

هذا المبدأ يشير إلى ضرورة أن تتصرف المنظمة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات. يعني ذلك أن سلوك المنظمة يجب أن يستند إلى قيم الأمانة والعدل والتكامل، وذلك في التعامل مع الأفراد والحيوانات والبيئة. يجب على المنظمة الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي في التعامل مع جميع الأطراف المعنية.

تتضمن قيم الأمانة التزام المنظمة بالنزاهة والشفافية في جميع جوانب أعمالها. يجب أن يكون هناك احترام للعدالة في التصرفات والقرارات، مع التركيز على معاملة الأفراد والحيوانات والبيئة بشكل عادل ومنصف.

التكامل يعبر عن ضرورة تكامل قيم الأخلاق في جميع جوانب أنشطة المنظمة. يتعين على المنظمة أن تتبنى سلوكًا يُظهر التناغم بين القيم الأخلاقية وأهدافها العامة.

يتضمن هذا المبدأ أيضًا التزام المنظمة بتناول مصالح جميع الأطراف المعنية، مما يعزز النية الحسنة والمساهمة الإيجابية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ الرابع: احترام مصالح الأطراف المعنية (Respect for Stakeholder Interests)

يُفهم من هذا المبدأ أن المنظمة ينبغي أن تحترم وتأخذ في اعتبارها، وتتجاوب مع مصالح الأطراف المعنية بها. على الرغم من أن أهداف المنظمة قد تركز في الغالب على مصالح مالكيها أو أعضائها أو عملائها أو جوانب نشاطها الأساسية، إلا أن الأفراد والجماعات الأخرى يمكن أن يكون لديهم حقوق ومصالح يجب أن تؤخذ في اعتبار المنظمة.

يُشكل الأفراد والجماعات الأخرى سويًا الأطراف المعنية للمنظمة. وبالتالي، يجب على المنظمة أن تتفهم احتياجات وتوقعات هذه الأطراف وتتجاوب معها بشكل فعّال. يُفضل تحديد وتحليل مصالح الأطراف المعنية والتفاعل معها بطريقة تضمن الالتزام بالعدالة والمساواة.

تتيح هذه القاعدة للمنظمة التواصل المفتوح والفعّال مع الأطراف المعنية، والتي قد تشمل الموظفين، والعملاء، والمجتمع المحلي، والبيئة، وغيرها. يعزز هذا المبدأ الشفافية ويُعتبر أساسًا لتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية.

المبدأ الخامس: احترام سيادة القانون (Respect for the Rule of Law)

هذا المبدأ يشير إلى أن المنظمة يجب أن تلتزم بالقوانين والقواعد المعمول بها بشكل إلزامي. سيادة القانون تعني أن القوانين والقواعد المكتوبة تحكم سلوك المنظمة، وأنه لا يجوز لأي فرد أو هيكل منظم أن يكون فوق هذه القوانين. الالتزام بسيادة القانون يضمن أن المنظمة تلتزم بالقوانين التي تحكم سلوكها، وتتبع الإجراءات المحددة لتنفيذها.

في سياق المسؤولية الاجتماعية، يتعين على المنظمة احترام القوانين واللوائح المحلية والدولية ذات الصلة. يعني ذلك الامتثال للمعايير والتشريعات البيئية، وحقوق العمال، وسلامة المنتجات، وأي قوانين أخرى تتعلق بالنشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة. الالتزام بسيادة القانون يعزز النزاهة والشفافية ويحقق استقرارًا في التفاعل مع الأطراف المعنية والمجتمع بشكل عام.

المبدأ السادس: احترام المعايير الدولية للسلوك (Respect for International Norms of Behavior)

هذا المبدأ يشير إلى أن المنظمة يجب أن تحترم المعايير الدولية للسلوك، مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون. في هذا السياق:

1. في المواقف التي قد لا توفر الحد الأدنى من حماية للمجتمع أو البيئة، ينبغي على المنظمة العمل بشكل إضافي لضمان الحماية الكافية.
2. فيما يتعلق بالبلدان التي يكون فيها القانون الداخلي أو تطبيقه يتعارض بشكل كبير مع المعايير الدولية للسلوك، ينبغي على المنظمة أن تبذل قصارى جهدها لاحترام هذه المعايير بأقصى قدر ممكن.

باحترام المعايير الدولية، تسعى المنظمة لتعزيز التوافق مع المعايير والمبادئ التي تعتبرها المجتمع الدولي مهمة للسلوك الأخلاقي والمسؤول.

المبدأ السابع: احترام حقوق الإنسان (Respect For Human Rights)

يشير هذا المبدأ إلى أن المنظمة يجب أن تحترم حقوق الإنسان وتعترف بأهميتها وعموميتها. حقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية لجميع البشر بمجرد كونهم بشرًا، وتنقسم إلى فئتين رئيسيتين:

1. الحقوق المدنية والسياسية: تشمل حقوقًا مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون والحرية في التعبير.
2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تشمل حقوقًا مثل الحق في العمل والغذاء والصحة والتعليم والأمن المجتمعي.

يستند هذا المبدأ إلى معايير أخلاقية وقانونية وفكرية تؤكد على أن حقوق الإنسان تتجاوز القوانين أو التقاليد الثقافية. تم تأكيد أهمية حقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي من خلال الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الأساسية الأخرى.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، يشكل أساسًا قانونيًا لحقوق الإنسان ويعد أكثر المواثيق انتشارًا في مجال حقوق الإنسان. يدعو الإعلان العالمي جميع أفراد المجتمع إلى المساهمة في تأمين حقوق الإنسان على مستوى العالم.

بالإضافة إلى الإعلان العالمي، هناك مواثيق دولية أخرى تشكل جزءًا من القانون الدولي لحقوق الإنسان، تتناول مجموعة واسعة من القضايا مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الأطفال وحماية اللاجئين.

باحترام حقوق الإنسان، تعمل المنظمة على تعزيز المساواة والعدالة والكرامة للجميع، مما يعكس التزامها بالمعايير الأخلاقية والقيم الإنسانية.

المحور الثاني : أبعاد المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية المترتبة عنها .

أولا : أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

توافق العديد من الكتب والباحثين على أربعة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، وتطورت هذه الأبعاد مع تقدم المفهوم مستقبلًا. البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، والبعد الخيري. سنقدم نظرة عامة على كل منها:

1. البعد الاقتصادي (Economic Dimension):

يهدف هذا البعد إلى تحقيق الربح وتحقيق مردود اقتصادي فعّال من خلال تقديم سلع وخدمات مطلوبة ومرغوبة من قبل الزبائن. الأرباح تُعتبر المسؤولية الأولى للإدارة، وتشكل الأساس للاستمرارية والالتزام بالمسؤوليات الأخرى.

إن المنظمة التي لا تستطيع تحقيق الأرباح لا يتسنى لها الاستمرار وربما التوقف ومن ثم لا وجود للمسؤوليات في المستويات الأخرى لذلك يمكن القول ان المسؤولية الاقتصادية تمثل الدور الأول للأعمال في المنظمات فالالتزام بها يمهد للالتزام بالمسؤوليات الأخرى.

2. البعد القانوني (Legal Dimension):

يتعامل هذا البعد مع الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تحكم علاقات المنظمة مع الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. يُعتبر الالتزام بهذه القوانين أمرًا ضروريًا لضمان السلوك الصحيح في التعاملات.

تتعامل المنظمات مع جهات حكومية وأخرى خاصة ومنظمات المجتمع المدني أو أي أطراف خارجية أخرى ويحكم هذه العلاقات قوانين وتشريعات ينبغي على الطرف الأول الالتزام بها وعدم خرقها.

والقانون ينظر اليه باعتبار دستور مجتمعي يؤشر ما هو صواب او خطأ، ووجود القانون ضمان بأن الأفراد ينهجون الأسلوب الصحيح في العلاقات والتعامل، ونلاحظ إن القوانين (القوانين العامة والخاصة) تغيير وتعدل وتطور، وهذا ينشأ من تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية.

ويشير [9]"بأن المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية ضروريتان لتشكيل القاعدة الأساسية لبروز الدور الاجتماعي الأكبر للأعمال في المستويين الآخرين (الأخلاقي والخير)".

حيث لا معنى بأن تتبنى المنظمة مسؤولية اجتماعية وهي تقوم بخرق قواعده القانونية.

3. البعد الأخلاقي (Ethical Dimension):

يتطلب هذا البعد من المنظمات الالتزام بالسلوك الأخلاقي المستوعب للجوانب القيمية والمعتقدات في المجتمع. يشمل ذلك احترام حقوق الإنسان وتطوير مبادئ الأخلاق في جميع جوانب العمل والتعامل.

إن أقل ما يتوقعه المجتمع من سلوك مسؤول من منظمات الاعمال هو الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية ولكن الأمر يتطلب من الاعمال الالتزام بالسلوك الأخلاقي المستوعب للجوانب القيمية والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه،

"ويستند الى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك الى اعراف وقيم اجتماعية وفي إطارها توجد مؤشرات عديدة تندرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها" .[10]

4. البعد الخيري (Philanthropic Dimension):

يتعلق هذا البعد بتقديم المساهمات والدعم لمشروعات المجتمع المحلي، مثل بناء المدارس ودعم المنظمات الخيرية وتحسين الصحة العامة. على الرغم من أن هذه الأنشطة ليست مطلوبة قانونيًا، إلا أنها تساهم في بناء السمعة الجيدة للمنظمة وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

وهي كل المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة مباشرة مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكالها والتي تهدف إلى المحافظة على نوعية الحياة.

بشكل عام، يُظهر الالتزام بالأبعاد الأربعة المذكورة أعلاه إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يسهم كل بعد في بناء السمعة الاجتماعية الإيجابية للمنظمة.

فالمسؤولية الاجتماعية حسب تصنيف كارول (Carrol) هي حاصل مجموع الأنواع الأربعة للمسؤولية، والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيِّرة

أصحاب المنفعة الآخرين (المستهلكين، الموظفين، المديرين، البيئة التي تعمل فيها ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً).

لكي تكون الشركة مسئولة اِجتماعيًا يعني أنّ الأمر أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، يتجاوز ليشمل المشاركة الفعّالة في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة إلى جانب العمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة.

فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحقيق تكامل المسؤولية الاجتماعية مع قراراتها وأنشطتها، يمكن للمنظمة تحقيق فوائد هامة مثل:

1. تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ومخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية.
2. تحسين ممارسات إدارة المخاطر.
3. تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.

4. تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم.
5. تحقيق وفرة المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفايات، واسترداد قيمة المنتجات المشتقة من جانب، وزيادة وفرة المواد الخام.
6. تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسية المسئولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد.
7. المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.
8. المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.
9. المساهمة في الصالح العام، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات.
10. تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل.
11. تحسين الأداء البيئي وتقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها.
12. خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.
13. تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية والمبيعات وولاء العملاء.
14. تخفيض الرقابة التنظيمية.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في جمهورية العراق ومبادرة البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية

تسليط الضوء على مبادرة البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية وشركات الصرافة ماهي المبادرة تم إطلاق مبادرة تمكين في البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2017، وهي مبادرة رائدة تعد الأولى من نوعها في تاريخ القطاع المصرفي العراقي. تهدف المبادرة إلى تعزيز دور البنك المركزي والمصارف وشركات الصرافة ككيانات مجتمعية تتخطى حدود النشاطات المصرفية التقليدية. يشمل نطاق الدعم والتمويل الخاص بها النشاطات والمشاريع ذات الطابع المجتمعي والإنساني والبيئي والثقافي والفني.

مبادرة تمكين تمثل جهداً متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة في البيئة المصرفية العراقية. تأتي هذه المبادرة في سياق اهتمامات متزايدة بالمسؤولية المجتمعية على الصعيدين الوطني والعالمي. تعكس هذه المبادرة الروح التشاركية وتعزز الثقة في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تحقيق الرخاء للمواطنين والحفاظ على البيئة والطبيعة.

اهمية واهداف صندوق تمكين

1. تحقيق الرخاء الاجتماعي
2. تقوية الاواصر المجتمعية بين المواطن والمنظمات والمؤسسات الحكومية.

3. انعاش الوضع الاجتماعي و الاقتصادي .
4. دعم الحالات الانسانية والثقافية والفنية والمجتمعية والبيئية .
5. تعزيز قدرة الشباب
6. تفعيل دور حاضنات الاعمال
7. تعزيز وتنمية قدرات العاطلين عن العمل.
8. تشغيل الايدي العاملة
9. تطوير قدرات الطفل العراقي من خلال دعم ابتكاراتهم.

المجالات التي ساهم فيها صندوق تمكين

1. الحالات الانسانية والاجتماعية .
2. دعم قطاع التربية والتعليم .
3. حماية البيئة ومكافحة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة
4. الدعم المقدم للثقافة والتراثوالاعلام والفنون
5. تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية واعادة الاعمار.
6. تمكين المرأة و الشباب.

منذ انشاء الصندوق في عام2017 لغاية 2021 بلغ عدد المبادرات التي ساهم بها (1321) مبادرة مقسمة الى الاتي :

1. مبادرة انسانية (235)
2. مبادرة مجتمعية (437)
3. مبادرة ثقافية (299)
4. مبادرة علاج المرضى (حالات مرضى السرطان ، العجز الكلوي ، العيون 350) .[11]

نذكر من هذه المبادرة المساهمة في الدعم المالي الى لمؤسسة البيت العراقي للابداع لرعاية الايتام والمشردين ، تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية في عدد من المحافظات للحد من البطالة ،ترميم الكنائس في بغداد والبصرة بهدف تعزيز التعايش بين مكونات المجتمع العراقي وكذلك المحافظة على المناطق الاثرية والتاريخية ، وان العاصمة بغداد عانت من الاهمال منذ 2003 وفقدت العاصمة التطوير التاهيل فقدم الصندوق من ضمن المبادرات اعادة تاهيل الساحات العامة وتطويرها واضافة تصاميم عصرية لها مع دمج اللمسة التاريخة والحضارية والعصرية معاً بالتعاون مع امانة بغداد ، اعادة تاهيل شارع المتنبي بعد تعرضة الى هجمة ادت الى تدمير معالم الشارع الذي له اهمية في بغداد والعراق لان هذه المنطقة لبيع الكتب والمطابع وتجمع للمثقفين .

ومن هذا المنطلق فقد ساهمت المسؤولية الاجتماعية بعد ما الالتفات لها من قبل الجهات الحكومية ومشاركة القطاع الخاص الامر الذي حفز القطاعين بتفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم مادي ومعنوي والمحافظة على البيئة ومنح مبادرات لمنح قروض لدعم الطاقة البدلية النظيفة ومبادرات اخرى في طور الدراسة وان هذه المباردات تحتاج الى مختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية لغرض توجيها بالصورة السليمة التي تللزم بالمبادئ والابعاد لتتخذ الشكل الخاص المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية .

الخاتمة

في الختام، يتبنى التركيز على المسؤولية الاجتماعية في سياق الأعمال دورًا أساسيًا في تحفيز الشركات وتعزيز الابتكار. تُعَدُّ هذه المسؤولية مصدر إلهام يعزز الابتكار ويعزز التحفيز بين الشركات لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. مبادرة "تمكين" التي أطلقها البنك المركزي العراقي وشاركت فيها المصارف العراقية الخاصة تمثل نموذجًا ملهمًا للتزام القطاع المصرفي بتحقيق تأثير إيجابي خارج نطاق الأنشطة التقليدية.

من خلال دعم المشاريع الاجتماعية والإنسانية والثقافية، تظهر هذه المبادرة التزامًا قويًا بتحسين الحياة اليومية للمواطنين ودعم التنمية المستدامة. يتجاوز البنك المركزي والمصارف العراقية الخاصة دورها التقليدي في تحقيق الربح لتكون جزءًا فعَّالًا من المجتمع.

الاستنتاجات

استنادًا إلى المعلومات المقدمة حول المسؤولية الاجتماعية كمصدر للتحفيز والابتكار في سياق الأعمال، ومع التركيز على مبادرة تمكين البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية الخاصة، يمكن الوصول إلى عدة استنتاجات:

1. تعزيز التنمية المستدامة: تبرز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك المركزي والمصارف العراقية الخاصة التزامها تجاه التنمية المستدامة. من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التمويل المستدام، يمكن أن يسهم هذا الالتزام في بناء اقتصاد مستدام وتعزيز فرص العمل.

2. تعزيز التمويل الشخصي والأعمال: من خلال توفير تسهيلات تمويلية ودعم للمشاريع الريادية، يساهم البنك المركزي والمصارف العراقية في تمكين الأفراد والشركات، مما يعزز الابتكار والنمو الاقتصادي.

3. تعزيز الابتكار التكنولوجية: يتجلى دعم مشاريع التكنولوجيا المالية وتحسين الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الابتكار في القطاع المالي. هذا يعكس التفاعل الإيجابي بين المسؤولية الاجتماعية والابتكار التكنولوجي.

4. تعزيز العلاقات الاستراتيجية: قد يسهم التركيز على المسؤولية الاجتماعية في بناء علاقات استراتيجية قوية مع المجتمع والعملاء. يتيح هذا للبنك المركزي والمصارف العراقية تحقيق التفاعل الإيجابي مع الجمهور وتحسين سمعتها.

5. تحفيز المشاركة المجتمعية: من خلال إطلاق حملات توعية وتشجيع المشاركة المجتمعية، يمكن أن تلعب المبادرات المسؤولية الاجتماعية دورًا في بناء مجتمع مشارك ومسؤول.

بشكل عام، يظهر أن التركيز على المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يكون محفزًا قويًا للابتكار والتحفيز في سياق الأعمال، ويعكس التزامًا ببناء مجتمع واقتصاد مستدام.

التوصيات

1. تعزيز الشفافية: زيادة مستويات الشفافية في أنشطة المصارف والبنوك لتعزيز الثقة والتفاعل الإيجابي.
2. تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية: العمل المشترك يمكن أن يعزز التأثير الإيجابي للمبادرات ويزيد من نطاق التأثير.
3. تحسين الإبلاغ عن الأداء الاجتماعي: تعزيز إجراءات الإبلاغ والتقييم لقياس تأثير المبادرات بشكل فعّال.
4. تشجيع المشاركة الفعّالة للموظفين: تنمية برامج تشجيعية لتحفيز الموظفين على المشاركة الفعّالة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
5. اعتماد أفضل الممارسات الدولية: دراسة وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية لتحسين الأداء والتأثير.

باختصار، تكامل المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات الأعمال يمكن أن يكون محفزًا للابتكار والتفاعل الإيجابي في المجتمع، ومبادرة تمكين البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية الخاصة تعكس تلك الروح وتحقق تأثير إيجابياً.

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر

1. القرآن الكريم

المراجع :

2. ليلى عبد الله سعيد. 2001. المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي. بغداد، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد.

3. عائشة بقدور، و امال بكار. 2012. "المسؤولية الاجتماعية بين الالزام والالتزام." تحرير جامعة بشار. معهد العلوم الاقتصادرية التجارية وعلوم التيسير الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية جامعة بشار الجزائر. الجزائر. 13. تاريخ الوصول 14 7, 2015. -http://iefpedia.com/arab/wp content/uploads/2012/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%

4. طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. 2015. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع). المجلد الرابعة. المجلد 4. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

5. ستار جبار خليل البياتي. 2010. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك." مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، الإصدار 32: 31-49. تاريخ الوصول 5 8, 2015. http://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au:%22%D8%AF.%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B1%20%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A%22&uiLanguage=ar.

6. Carroll , Archie B. 2008. A History of Corporate Social Responsibility: Concepts and Practices." In Andrew Crane, Abigail McWilliams, Dirk Matten, Jeremy Moon & Donald Siegel (eds.) The Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility. 19-47 vols. Oxford University Press.

7. عمر عزاوي، عبد الرزاق مولاي لخضر، و بوزيد سايح. 2012. دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي. الجزائر: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية جامعة بشار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. طاهر محسن منصور الغالبي. 2009. إدارة واستراتيجية منظمات الإعمال المتوسطة والصغيرة. المجلد الاولى. عمان: دار وائل للنشر.

9. التقرير صندوق تمكين لعام 2021 ، https://www.ipbl-iraq.org/content.php?id=367&lngg=ar

تاريخ الوصول 7\1\2024 الوقت 9:11 ص.

[1]– ليلى عبد الله سعيد. المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي. بغداد، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة–بغداد ،2001، ص 34.

[2]– عائشة بقدور، و امال بكار. 2012. "المسؤولية الاجتماعية بين الالزام والالتزام." تحرير جامعة بشار. معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية جامعة بشار الجزائر. الجزائر. 13. تاريخ الوصول 14 ,7 .2015 http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%

[3]– سورة البقرة الأية 30.

4– سورة التين الأية 04.

[5]– طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع). المجلد الرابعة. المجلد 4. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، ص48.

[6]– ستار جبار خليل البياتي. 2010. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك." مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، الإصدار 32: 31-49. تاريخ الوصول 5 8, 2015. ستار جبار خليل البياتي. 2010. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك." مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، الإصدار 32: 31-49. تاريخ الوصول 5 8, 2015. http://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au:%22%D8%AF.%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B1%20%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A%22&uiLanguage=ar. ص33.

[7]–Carroll , Archie B. 2008. A History of Corporate Social Responsibility: Concepts and Practices." In Andrew Crane, Abigail McWilliams, Dirk Matten, Jeremy Moon

& Donald Siegel (eds.) The Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility. 19-47 vols. Oxford University Press.pp. 19-47.

[8]– (عمر عزاوي، عبد الرزاق مولاي لخضر، و بوزيد سايح. دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي. الجزائر: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية جامعة بشار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 14.

[9]– (طاهر محسن منصور الغالبي. 2009. إدارة واستراتيجية منظمات الإعمال المتوسطة والصغيرة. المجلد الاولى. عمان: دار وائل للنشر،2009، ص90.

[10]– طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، مرجع سابق ، ص65.

[11]– التقرير صندوق تمكين لعام 2021 ، https://www.ipbl-iraq.org/content.php?id=367&lngg=ar

تاريخ الوصول 7\1\2024 الوقت 9:11 ص. .